لقاء العدد

فضيلة الشيخ
محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز السويلم

القاضي بمحكمتي العامة بالخبر والجزائية بالدمام سابقا

أجرى الحوار : حمد بن عبدالله بن خنين:

لقاؤنا هذه المرة جاء مليئاً بالجديد والمفيد، جاء من شيخ مخضرم، كان قاضياً ممارساً للمهنة، ثم أصبح محامياً يطبق ما في الأنظمة، صاحب فكر نيّر ورأي سديد وعلم نافع، وعمل صالح. نشأ نشأة مباركة في حب العلم والعمل به وفعل الخير والدعوة إلى الله والإصلاح بين الناس وقضاء حوائجهم، نقل ذلك من والده القدوة والمثال، وتربى بين يدي أم حنون ذات خلق ودين. فكان هذا الرجل المثالي في كل شيء حياته وشؤونه، فالكلمات تعجز أن ترقى إلى سموخ وعظمة هذا الشيخ الهمام، مع عظم شأن والده ووالدته ومكانته وامتداد جذور الأسرة العريقة في العلم والعمل والتحصيل.

ضيفنا فضيلة الشيخ محمد بن عبدالله السويلم، ولد عام ١٣٧٦هـ، وتخرج من الجامعة عام ١٤٠٠هـ وعيّن ملازماً قضائياً بالمحكمة العامة بالرياض، ثم قاضياً في المحكمة العامة بالخبر ثم المحكمة الجزائية بالدمام، فطلب التقاعد المبكر ليصبح محامياً في خدمة قضايا الأمة.

تحدث الكثير عن تجربته القضائية، وقبلها عن نشأته وتعليمه وأبدع من إجاباته حول تطوير القضاء ومرافق العدالة، وطرح العديد من الآراء والمقترحات التي تساهم في النهوض بالأداء والعمل القضائي وأشاد بتخصيص القضاء وتعدد محاكم الاستئناف والمحاكم المتخصصة ومحاكم التنفيذ. وطالب بضم السجون لوزارة العدل، وفصل العمل الإداري للقاضي عن العمل القضائي وأثنى على التطور التقني ومشروع تطوير القضاء وجهود الوزارة والنقلة النوعية في شتى المرافق العدلية.

*** عرفونا بشخصكم الكريم وميلادكم ونشأتكم؟**

- أخوكم / محمد بن عبد الله بن عبدالعزيز بن عبد الله بن حسين بن صالح السويلم، وننتمي إلى العرينات من قبيلة سبيع، وهي أسرة معروفة لها مكانتها وخدمت الدولة في شتى مراحلها ومرافقها، فمنها العلماء والقضاة وطلبة العلم

والموظفون وقد شارك جدي عبدالعزيز رحمه الله في الجهاد تحت رآية المؤسس في معركة كنزان المعروفة في الأحساء، وكانت أمي لأبي رحمهم الله تحتفظ ببندقية جدي التي يطلق عليها (الصمعة) التي شارك بها في تلك المعركة ولا يزال محفوظاً تتناقله الأجيال تأكيدا لعهد الولاء مع دولة التوحيد ونصرتها.

ولدت في مدينة الدمام عام ١٣٧٦هـ ومن فضل الله علي نشأت نشأة مباركة في كنف والدين كريمين بين أب يحب العلم وفعل الخير وأهله والدعوة إلى الله تعالى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإصلاح بين الناس والسعي في قضاء الحاجات، وبين أم حنون ذات خلق ودين ولهما الفضل بعد الله في نشأتي الدينية، نسأل الله لهم الرحمة والغفران وسكنى الجنان، والدعاء مقرون لأساتذتي ولمشائخي وأصدقائي وأقاربي ولكل من صنع الينا معروفاً وجزى الله الجميع خيراً، لأن شكر الناس من شكر

• ضرورة التنسيق عن تمتع القاضي بإجازته أو تدريبه

• تراكم وازدياد القضايا في المحاكم إحدى المعضلات التي يتطلب معالجتها

الله جلَّ وعلا فقد ورد: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» وفي الصحيح: «من قال لأخيه جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء».

*** حدثونا عن مراحل تعليمكم؟**

- في الوقت الذي ولدت فيه كان قد بدأ التعليم النظامي للبنين، أما البنات فلم تفتتح بعد،وكانت توجد مدرسة شعبية غير نظامية برسوم يسيرة يدفعها ولي الطالب الموسر للمدرسة الأهلية، فدرس فيها شقيقاتي الكبريات وكانوا يصطحبون شقيقي الأكبر فضيلة الشيخ الفقيه الأصولي الدكتور / عبدالعزيز الأستاذ بكلية الشريعة سابقاً رحمه الله وكانت المدرسة عبارة عن بيت شعبي ولقربها من منزلنا كنت أصحبهم أحياناً ليس للدراسة، وإنما كمستمع للاطلاع على سير

الدراسة فيها وطريقة التعليم آنذاك لأن سني تقصر عن سن الطلب ثم درست في المرحلة الابتدائية بمدرسة الشاطئ في عام ١٣٨٢ هـ، ومديرنا آنذاك هو الشيخ / أحمد محمد شفيع رحمه الله واشتهر عنه الصرامة ونهج الشدة في تربية الطلاب، وكان هذا غالباً ديدن التعليم سابقاً، فقد كانت المدارس في السابق مصنعاً للرجال والعلماء الذين كان لهم دور في المجتمع وتعليم الأجيال وتربيتهم على الآداب الشرعية المرعية والتحصيل العلمي والجد في الطلب، وكان عقاب الطالب المخالف مايسمى (بالفلكة) وهو ضرب القدمين بعصا الخيزران وقد كان مديرنا رحمه الله من ذلك الرعيل الأول وله

- **في الوقت الذي ولدت فيه بدأ التعليم النظامي للبنين**
- **كنا ندرس تحت عقاب (الفلكة) فكان تعليمنا جاداً**
- **لوالديّ الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي**

مع حزمه وشدته حسنات لا تنسى ويؤجر عليها من التربية الدينية للطلاب، والحث على المحافظة على الصلاة والمداومة عليها فكان كل طالب يتسلم ورقة من المدرسة فيها جدول للصلوات الخمس المفروضة ليصلي جماعة في مسجد حيه ويمضي عليها إمام المسجد على كل فريضة حضرها فمن حافظ عليها سلم ومن أضاعها فالعقاب ينتظره، ولم ينلني من ذلك شيء بفضل الله فكنت محافظاً عليها بل كان رحمه الله يقدمني للإمامة بالمعلمين والطلاب في صلاة الظهر مع صغر سني وذلك تشجيعاً منه وتقديراً لتربية والدي الدينية الحازمة رحمه الله وكانت تربطه بالمدير علاقة أخوية ودينية في الدعوة إلى الله تعالى مما كان له أكبر الأثر في نشأتي الدينية وانشراح صدري لدراسة الشريعة وحب العلم وأهله والدعوة إلى الله على نور وبصيرة والاحتساب لله في أعمال الخير.

ثم درست في المعهد العلمي بالدمام

المتوسطة والثانوية، وتخرجت عام ١٣٩٦ هـ وتخرجت في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض قسم الفقه والأصول عام ١٤٠٠هـ.

*** من تذكرون من مشايخكم وأبرز زملائكم؟**

- لا يخفى ما للأساتذة والمشايخ من عظيم الأثر في نفس كل طالب علم فوالدي يعتبر هو أستاذي وشيخي ومعلمي الأول الذي له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي الديني، وأذكر في المرحلة الابتدائية على سبيل المثال الأستاذ مبارك قدم من محافظة جيزان رحمه الله الذي درسني القرآن الكريم، وكان معجباً بتفوقي وإجادتي للدروس.

ومن أبرز زملائي المقربين لدي في الابتدائي علي بن الشيخ أحمد الفارس وهو رجل أعمال الآن بالرياض ودبي، وقد استفدنا من والده الشيخ أحمد رحمه الله في الفقه والنحو وحل المسائل الحسابية وقسمة الفرائض، ومن زملائي الأخ العزيز عيسى

• تباعد المواعيد دليل على خلل في عدم انضباط القاضي في عمله

• وجود فجوة بين القاضي والمحامي وعدم تفهم القاضي بدور المحامي

بن إبراهيم الأنصاري في الخطوط السعودية وغيرهم.

ومن أساتذتي في المعهد العلمي على سبيل المثال الشيخ / عبدالله بن محمد الدبيخي في مادة الحديث وقد رأس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة الشرقية لاحقاً، وأقام في القصيم ولا أزال على صلة به وبأبنائه، والشيخ حمد بن محمد الزيدان في مادة التوحيد وبكيت على فراقه رحمه الله، وكان لهذين الشيخين منزلة كبيرة في نفسي خاصة لتقديرهم لي خاصة وقد قاما بإعداد الرحلات والأنشطة الدعوية والمسابقات الثقافية خارج المعهد في جولات في المنطقة الشرقية وخارجها

لممارسة الخطابة والدعوة وإذكاء روح المنافسة الطلابية ومن أبرز زملائي في المعهد العلمي الشيخ عبدالله ابن مدير المعهد الشيخ عبدالرحمن اليوسف وهو أستاذ في وزارة التربية والتعليم بالرياض والشيخ حسن بن سعد الشهري والشيخ عبدالكريم بن إبراهيم المطرودي وهما في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة الشرقية والشيخ الدكتور عبدالاله السليمان، وأبوه الشيخ سليمان بن عبدالعزيز السليما ن رئيس محاكم المنطقة الشرقية ورئيس محكمة التمييز بالرياض سابقاً ومن أساتذتي ومشائخي في كلية الشريعة كل من سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي المملكة حالياً والشيخ صالح العلي الناصر رحمه الله ومعالي الشيخ عبدالله الركبان عضو هيئة كبار العلماء سابقاً وهم مدرسوا الفقه ومعالي الشيخ الدكتور أحمد سير مباركي عضو هيئة كبار العلماء والشيخ الدكتور محمد عبدالخالق

• كان والدي إماماً وداعية ومؤسس لجنة الوعظ والإرشاد

• أخي سابقه القدر قبل أن يرفع للوزارة جدول للأحكام التعزيرية

من علماء الأزهر في أصول الفقه والشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين والشيخ حمود العقلا رحمهما الله في مادة التتوحيد ومن أبرز زملائي في كلية الشريعة فضيلة أخي العزيز الشيخ الدكتور مسفر بن عبدالله بن يحيى البواردي وله خبرة في التدريس وتولي مناصب كرئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالرياض المساعد ورئيسها بمحافظة الأحساء وعضو المجلس البلدي بالرياض سابقاً وتربطني به علاقة وطيدة وحميمة حتى تاريخه من قبل التقاعد وبعده ومعالي الشيخ الدكتور علي الضويحي عضو هيئة كبار العلماء سابقاً وأستاذ الفقه والأصول في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالأحساء

والشيخ / سعد بن سعود البديع والشيخ عيسى بن راشد القعيمي والشيخ / يوسف بن عبدالعزيز العفالق والشيخ / سعود الحامد وهم قضاة استئناف في محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية والشيخ / عبدالسلام شفق المرزوقي قاضي استئناف في الجوف والشيخ / محمد بن عبدالله الجار الله والشيخ الدكتور إبراهيم الخضيري قضاة في المحكمة الاستئناف بالرياض والشيخ / منصور البكر قاضي بدرجة الاستئناف في المحكمة العامة بالرياض والشيخ احمد المزروع قاضي استئناف بمحكمة مكة المكرمة وغيرهم كثير.

*** ماذا عن سيرتكم العملية القضائية وما المحاكم التي تم تعيينكم فيها، وهل من حيث عن النشأة والقضاة التي تعاقبوا فيها؟**

- بعد تخرجي في كلية الشريعة عام ١٤٠٠هـ تم ترشيحي للقضاء ملازماً قضائياً بالمحكمة الكبرى بالرياض وكان من توفيق

• يكفي فخراً أن أخي عمر رئيساً لبرنامج (عدل) لتطوير القضاء

• عملت في محكمة الخبر ثم جزائية الدمام ثم طلبت التقاعد

الله لي أني أمضيت مدة الملازمة القضائية لدى شيخين فاضلين الأول فضيلة الشيخ الدكتور سعد الشلوي في المحكمة العامة بالرياض وهو قاضي استئناف بمكة المكرمة والثاني: فضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز المزيعل رحمه الله مساعد رئيس المحكمة العامة بمحافظة الخبر وتمت ترقيته إلى قاضي تمييز (استئناف) في محكمة التمييز بمكة المكرمة وتوفي هناك، وخاصة الملازمين ويعتبرانهم زملاءهم وشركاءهم في القضاء باستشارتهم في القضايا، ثم تم قبولي في المعهد العالي للقضاء ودرست فيه فترة وانتقلت بعدها إلى المحكمة العامة بمحافظة الخبر عام ١٤٠٢ وكان يرأسها آنذاك الشيخ

صالح بن حمود اللحيدان، حيث لم يكن في المحكمة سواه ومساعده رحمه الله وكنت ثالثهما ثم تم دمج محكمة الثقبة إلى محكمة الخبر وتم تحويل قاضيها فضيلة الشيخ ناصر بن فايز المدرع حفظه الله إليها ونعم الشيخ في خلقه ورحابة صدره، وتمت ترقيتي إلى قاضي (ج) في المحكمة المستعجلة بالدمام (الجزائية) وكان يرأسها الشيخ الصبيحي ومساعده الشيخ عبدالله بن فوزان الفوزان وكنت ثالثهما وكان العمل آنذاك مرهقاً جداً لكثرة القضايا الجزائية المتنوعة ولم تكن القضايا الحقوقية بحجم الجزائية إذ كان المبلغ المحدد للنظر فيه لا يتجاوز عشرة آلاف ريال ثم تمت ترقيتي إلى قاضي (ب) ثم إلى قاضي (أ) وقبيل استحقاقي الترقية لوكيل

- **وضع آلية لمراقبة دوام القضاة والإشراف عليه**
- **فصل العمل الإداري عن القضائي وجعل للوزارة حق متابعة القاضي إدارياً**

محكمة طلبت الإحالة على التقاعد المبكر لظروفي الخاصة وتم تحقيق طلبي والحمد لله وتلقيت خطاب شكر من وزير العدل آنذاك معالي الشيخ إبراهيم بن محمد آل الشيخ رحمه الله على ما قدمته من خدمة قضائية سابقة وهذا وسام شرف لي وإن كانت نزرة يسيرة والحمد لله.

*** لماذا خرجتم بعد تقاعدكم من خبرات وتجارب وعلاقات؟**

- كما هو في شريف علمكم فان القضاء ولاية عظيمة من أعظم الولايات الشرعية التي يقلدها إمام المسلمين نيابة عنه لعدم تفرغه وانشغاله بأحوال الرعية لمن هو أهل لها من حملة الشريعة ممن تفقه في الدين وعلم التنزيل الحكيم واستقى من معين السنة الهادية لفصل القضاء بين الناس، واحقاق حقوقهم وحفظ مصالحهم وضروريات حياتهم ومنع الظلم ورفع الضرر ودرء الفساد عنهم، وكان قراري لطلب التقاعد خطوة مباركة طلباً للراحة من عناء القضاء

وثقله والسلامة من مغبته والتوجه إلى خدمة ومهنة شريفة لا تقل أهمية عن منصب القضاء وهي المحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية فالمحاماة عمل جليل في مساندة القضاء في تحقيق العدالة ونصرة المظلومين بما لدي من خبرة سابقة في القضاء، وعملت بعد التقاعد مستشاراً شرعياً غير متفرغ في المكتب الخاص لصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد بن عبدالعزيز آل سعود عضو هيئة البيعة سابقاً شفاه الله وعافاه وتوليت المحاماه مع أعمالي الخاصة، وبعد صدور نظام المحاماة تم حصولي على رخصة المحاماة وأنشأت شركة المحامون الدوليون بالمملكة ولها فروع في المملكة بشراكة زميلي الأخ العزيز فضيلة الشيخ الدكتور مسفر بن عبدالله بن يحيى البواردي ويتعاون معنا في هذه الشركة نخبة متميزة من ذوي الخبرة العريقة من القضاة المتقاعدين والمحامين والمستشارين الشرعيين والقانونيين الدوليين، وقد أفدت

• هناك بوناً شاسعاً وتطوراً ملحوظاً بين القضاء السابق والحالي

• مجموعة مقترحات وآراء آمل الاستفادة منها والأخذ بها

أثناء عملي في القضاء، وأنا في ريعان شبابي مع قضاة أكبر مني سناً وأكثر علماً وخبرة في القضاء وإجراءات التقاضي والمعاملات الإدارية والدراية بأحوال الناس، مما زاد في حصيلتي العلمية بمراجعة مسائل الفقه الذي درسناها في كلية الشريعة وتطبيقها عملياً مع التحري في إصابة الحق، وزادني العمل القضائي معرفة بأحوال الناس ونفسياتهم والتفرس في معرفة المحق من المبطل والبرئ من صاحب السوابق الجنائية، ومواجهة شرائح عديد ة في المجتمع على اختلاف أعمارهم ووظائفهم وتوجهاتهم في قضايا متنوعة في المحكمة العامة وهي الكبرى سابقاً، والمحاكم الجزائية وهي المستعجلة سابقاً، وقد كانت لي علاقة طيبة وحكيمة

مع الكتاب العاملين في مكتبي وموظفي المحكمة بعامة واحتوائهم والتعامل معهم بروح الأخوة والزمالة والتعاون في انجاز ما أوكل إلينا من عمل فكنا شركاء متعاونين بانسجام ولا تزال علاقتي بهم بعد تقاعدي طيبة ومتصلة، وكذلك مع بعض روؤساء الدوائر الحكومية في نطاق ضيق لما يكتنف القاضي من حساسية في مخالطة عامة الناس.

*** في مسيرة عملكم بالقضاء وتجربتكم القضائية ما هي أبرز وأهم القضايا؟**

- لا يخفاكم أن حجم القضايا التي ترد إلى المحاكم لفصل القضاء فيها كثيرة جداً مع تنوعها وهي في ازدياد مطرد، وكلها ذات أهمية ولعله يأتي في الأهمية والأولية وفيها حرج شديد لتعلقها بالأنفس قضايا القتل والقصاص في الأطراف والحدود والتعازير المغلظة المستوجبة للقتل لعظم جرم أفعالها وآثارها الخطيرة، ومن المعلوم أن الخطأ فيها ليس بالأمر اليسير الذي يمكن تداركه بعد فواته، والقاعدة المشهورة في القضاء: الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة، وقد عملت في المحاكم المسماة سابقاً بالكبرى والمحورة الآن إلى اسم العامة، وفي المحاكم المستعجلة المحورة إلى اسم الجزائية حالياً، ومن أبرز القضايا التي واجهتنا أثناء القضاء في المحكمة الكبرى بمحافظة الخبر إنكار أحد المتهمين ارتكاب كبيرة من كبائر الذنوب وهي الفاحشة مع إحصانه وفي أول جلسة لمحاكمته أنكر التهمة المنسوبة إليه وفي الجلسة الثانية والثالثة أعترف صراحة بالتهمة ولدى مناقشته عن عدوله عن إنكاره السابق واعترافه اللاحق أجاب أنه عزم على تطهير نفسه من هذا الذنب كما فعل الصحابي ماعز بن مالك رضي الله عنه وكذلك الغامدية رضي الله عنها، جاءت وقال يا رسول الله: «أصبت ذنباً فطهرني» وبعد مغادرة المتهم مجلس الحكم ولم يبق عليه سوى اعترافين لإصدار الحكم عليه بالحد الشرعي وهو رجم المحصن، لأنه من

المعلوم فقهاً في شروط إقامة حد المحصن إقراره الصريح أربع مرات في أربعة مجالس متفرقة، فجلس أصحاب الفضيلة يتناقشون بعدها من سيبدأ بالرجم أثناء تنفيذه إذا أصر على اعترافه الصريح؟ وفي الجلسة القادمة لدى سؤاله عن صحة التهمة الموجهة إليه في الدعوى أنكرها وقبل أصحاب الفضيلة القضاة رجوعه ولم يكن أمامهم إلا درء الحد عنه وتعزيره على القرائن المحتفة بالتهمة واعمالاً للحديث: «ادرؤا الحدود بالشبهات» وإن كان الحديث فيه ضعف ولكن له طرق في مجموعها يشد بعضها بعضاً ويكون في درجة الحسن لغيره والحديث الآخر: «إدرؤا الحدود ما استطعتم».

وكذلك وردت قضية في المحكمة الكبرى بالخبر أثناء ملازمتي تهمة القتل العمد ومع وجود إقرار المتهم المصدق شرعاً فعدل عنه أثناء محاكمته، وعزا إنكاره إلى إكراهه على الاعتراف، ولدى التحقق عن مكان الجريمة المذكورة في الدعوى لم يوجد سوى بقية عظام لحمار فتم درء حد القصاص عنه، وتم الحكم عليه بالدية لذوي المتوفى لوجود التهمة المعضدة بوجود العداوة السابقة بين المقتول والمتهم، إلا أني رأيت أن يسلك في هذه القضية مسألة القسامة المعروفة شرعاً لوجود اللوث وهي العداوة الثابتة بين المتهم والقتيل، هذا بعض مما اسعفتني به الذاكرة وإلا فالقضايا كثيرة ومتنوعة، وكل قضية تحتاج إلى معالجة خاصة.

*** هل من عمل أو نشاط مارستموه بجانب عملكم وبعد تقاعدكم؟**

- بعد تجاوزي الحلم وقبل القضاء توليت مهمة شريفة بعد والدي رحمه الله

• قضاء حوائج الناس وخدمتهم والإصلاح بينهم خير ما مرَّ بي

• ضرورة متابعة الوزارة لعمل القاضي إدارياً لنجاح سير العمل

• منح القضاة الإشراف المباشر على السجون تكميلاً للعدالة

إماماً وخطيباً في وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد من عام ١٣٩٧هـ، في جامع بجانب إمارة المنطقة الشرقية ثم جامع أسامة بن زيد بالدمام قرابة ٣٩ سنة حتى تاريخه وكنت سنداً بعد الله للوالد رحمه الله في أعماله التجارية والعقارية منذ الصغر وكان ماهراً وتاجراً صادقاً واكتسبت خبرة منه رحمه الله في تلك الأعمال وإدارتها والبيع والشراء فقد كان مستأمناً من الناس ومعارفه على أموالهم وعقاراتهم واستثمارتها، وعملت بعد التقاعد في إدارة أملاك الأسرة والتفرغ للعبادة وإلقاء بعض الدروس العلمية والدعوة إلى الله والنصح لعباده والإصلاح بينهم، وبذل الاستشارات الشرعية والنظامية وأعمال المحاماة، ثم تم الحصول على رخصة المحاماة وتأسيس شركة المحامون الدوليون وفروعها بالمملكة وإدارتها مع شركائي بعد وضع الأهداف السامية من انشائها والعمل على تحقيقها وهي تحقيق العدالة والعمل بإخلاص

• تفعيل محاكم التنفيذ فتحٌ جديد لإيصال الحقوق لمستحقيها

• تطور مذهل لوزارة العدل على كافة الأصعدة التنظيمية

وأمانة والمحافظة على شرف المهنة وحقوق المظلومين والدفاع عن غير القادرين على دفع أتعاب المحاماة بالمجان بعد التحقق من صحة دعواهم وعجزهم ونسعى الآن مع مجموعة من المحامين الممارسين إلى إنشاء جمعية خيرية للمحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية ليست ربحية لغير القادرين وللقيام بدعاوى الاحتساب في الحق العام عند المقتضى وما عند الله خير وأبقى.

*** ما الفرق بين القضاء في السابق والحاضر؟**

- من المعلوم لدى العقلاء والحكماء أن مرفق القضاء شأنه خطير في كل مجتمع إنساني على وجه الأرض لارتكازه على تحقيق العدالة للإنسان والأمن العام ومنع

الظلم والتظالم بين الناس وإذا اختل ميزان القضاء وقع الفساد في الناس والهرج والتظالم والفوضى التي لا تحمد عقباها، ولن تنتفي هذه الآثار الفادحة التي لا حصر لها إلا بتطبيق أحكام الشريعة التي أنزلها الحكيم الخبير على رسوله صلى الله عليه وسلم المبنية على تحقيق المصالح العامة للأمة وتحقيق الأمن العام للناس جميعاً وكذلك حفظ المصالح الخاصة وهي حقوق العباد، لكونها مبنية على الضيق والمشاحنة، ولدرء المفاسد عن الناس وتقليلها، لاشك أن من اطلع على أنظمة القضاء السابق وسير القضاة في الدعاوى وبين القضاء الحاضر يجد أن هناك بوناً شاسعاً بينهما ولعل من أهم الفروق كفاءة القضاة السابقين من الناحية العلمية لمن سبر سيرتهم واطلع على قضائهم وذكائهم وفي كل القضاة خير، ومن الفروق قلة القضايا في السابق وكثرتها في الحاضر وتنوعها لازدياد عدد السكان والوافدين للعمل في المملكة والتطور

• أتمته وحوسبة المرافق العدلية وربطها إلكترونياً ساهم في تسهيل أمور المتقاضين

• مركز التدريب العدلي إضاءة في عالم العدالة

التجاري والصناعي وانفتاح الدنيا على أهلها والتكالب عليها والتنافس في جمع المال بأدنى الحيل والمخادعة والغش والتزوير والكذب لضعف الديانة وأما قناعة الناس بأحكام القضاة فهذا أمر ليس بالهين على النفوس ويستوي فيه الناس قديماً وحديثاً فنصف الناس أعداء لمن ولي القضاء هذا إن عدل ومن الفوارق أيضاً سرعة البت في القضايا وتنفيذها في الماضي لكونها غير معقدة ولعل التقنية الحديثة ساعدت كثيراً في تطوير القضاء وتسهيل إجراءاته وتنفيذ الأحكام، والمجتمع يتطلع إلى المزيد من هذا التطور الذي ييسر لهم التقاضي ويقضي على الروتين الذي يستهلك الطاقات والأوقات.

*** ما رأيكم بزيادة محاكم الاستئناف والتوسع الذي حصل لها؟**

- يعتبر زيادة محاكم الاستئناف والتوسع فيها إحدى مراحل التطور في وزارة العدل وقضى على المركزية التي ظلت عقوداً من الزمن يعاني أصحاب الفضيلة قضاة الاستئناف من تراكم القضايا وتأخر تدقيقها وتخفيف العناء على أصحاب الحقوق والدعاوى في السفر إلى مئات المسافات لمراجعة قضاياهم في الاستئناف غير أنه وجد نقص ملحوظ أحياناً في قضاة بعض المحاكم وذلك لنقل بعض قضاتها وترقيتهم إلى محاكم الاستئناف مما زاد العبء على القضاة الحاليين وعدم إيجاد البديل عن هذا النقص بشكل عاجل، ولعل في التعيينات الأخيرة والمتابعة خيرا كثيرا في معالجة هذا الأمر.

*** موقف أزعجكم وآخر أفرحكم سواء في القضايا المطروحة أو في حياتكم الاعتيادية؟**

- تمر بكل إنسان مواقف في حياته بعضها يسر وبعضها يشجي ويؤلم والمؤمن أمره كله له خير إن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له وإن إصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن مما يسرني ويسعدني قضاء حوائج الناس وحصول الصلح على يدي ومما يزعجني سماع الأخبار المؤلمة التي تقع للناس على حد سواء فالمؤمن يحب لأخيه ما يحبه لنفسه ويكره له ما يكرهه لنفسه، ومن المواقف التي أفرحتني وأسعدتني وقد كنت مستشاراً شرعياً وأسرياً متعاوناً في مركز التنمية الأسري لوالدة الأمير

• أتساءل عن منع المحامي من حضور التحقيق مع المتهم؟!

• يوجد قضاة يرفضون اطلاع المتهم أو المحامي باستدراكات الاستئناف

• من أبرز القضايا إنكار متهم ثم اعترافه ثم إنكاره فتم درء الحد بالتعزير

ماجد بن عبدالعزيز بالرياض إقناع زوج في العقد السابع من عمره يسكن الدمام بتطليق زوجته التي هجرها عشرة أعوام وعمرها خمسون سنة تعيش في بيت أختها طيلة هذه السنين حيث أنها تكره العشرة معه وقد نهوها إخوانها عن إقامة دعوى ضده بطلب الطلاق ولم تستطع الخلاص منه خوفاً من إخوانها الذين تخلوا عنها في الرياض فكتب الله على يدنا إقناعه في جلسة واحدة بمكتبنا بالتطليق وتم ذلك ولله الحمد في غضون شهر وذلك لوجه الله تعالى وابتغاء مرضاته.

*** ما هي نظرتكم حيال فصل قضايا الأحوال الشخصية عن القضايا العامة؟**

- لا شك أن توفير القضاء المتخصص بشكل عام خطوة متميزة وايجابية ونوعية تحتمها طبيعة وضرورة العمل فنسبة قضايا الأحوال الشخصية تقارب الـ٦٠٪ من القضايا العامة الأخرى وتخصيص محاكم لهذه النوع من القضايا يمنح القاضي مزيداً من التركيز والخبرة والإجادة والمراس ومن ثم سينعكس على سرعة حسم هذه القضايا لاسيما أن هذا النوع من القضايا حساس جداً ويتعلق بأفراد الأسرة والأواصر والعلاقة الزوجية مما يتطلب معالجتها وتناولها بالدقة والتوثق وعد التسرع وهذا لا يتأتى إذا دمجت هذه القضايا مع القضايا المختلفة.

*** هل ترون تخصيص محاكم انهاءات لتخفيف العبء على القضاة للنظر في القضايا؟**

- التخصيص مقرون بزيادة الإنتاجية وسرعة إنجاز القضايا سواء في الإنهاءات وغيرها.

• من أبرز القضايا إنكار متهم ثم اعترافه ثم إنكاره فتم درء الحد بالتعزير

• أقوى علاقاتي مع زملائي في المكتب القضائي وموظفي المحكمة

***هل ترون المساءلة في الشأن الإداري للقاضي لوزارة العدل حفاظاً لضبط سير العمل والحفاظ على العهد؟**

- أنا من مؤيدي كل أمر يؤدي إلى تحسين أداء الجهاز القضائي بشرط أن يكون ذلك بضوابط دقيقة تحقق الهدف ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على استقلال القضاء، فإذا كان هذا الأمر ممكنا فما المانع ؟ ويمكننا الاقتباس ممن سبقونا في تنظيم البيئة العدلية بنظم تعالج مثل هذه المسائل، فالعبرة بالنتيجة وما يؤديه هذا الإجراء أو يحققه من مصالح.

*** ما مدى التنسيق في الدوائر أثناء عملكم في المحاكم؟ وكيف توفقون بين وجهات النظر عند اتخاذ القرار؟**

- من المعلوم أن المحاكم العامة الكبرى سابقاً هي المختصة في النظر في قضايا القصاص في الأنفس والقطع في الأطراف والرجم ويتولى ثلاثة من القضاة النظر فيها فإذا كان في المحكمة أكثر من ثلاثة فيقوم رئيس المحكمة بالتنسيق بين القضاة بتوزيعهم في نظر القضايا المشتركة ويكون الحكم المعتمد لتصديقه من محكمة الاستئناف اتفاق القضاة بالإجماع أو بالأكثرية وغالباً ما يكون اتفاق على الحكم بالاجتماع ولمن كانت له وجهة نظر شرعية مخالفة لزملائه يدونها في الحكم لاطلاع قضاة التمييز عليها.

*** ماذا عن قضاء وقت فراغكم بعد التقاعد وبما تنصحون به؟**

- قد وجدت بعد التقاعد بعض الفراغ اقضيه في العبادة ومراجعة كتاب الله والمسائل الفقهية وإلقاء بعض الدروس والدعوة والإفتاء ونفع الناس والأنس مع الأسرة وزيارة الأقارب في المملكة ابتغاء ثواب الله في صلة الرحم وإدارة أملاك الأسرة وأعمالي التجارية والعقارية وزيارة الأصدقاء القدماء وكل يوم نكسب الرجال كما قيل: كسب الرجال ولا كسب المال فالمال يفنى والمحبة في الله تبقى كسبنا بعد

التقاعد أخوة في الله طيبين نسعد بالتواصل معهم وتبادل الخبرات والمصالح المشتركة لخير الدنيا والآخرة ندعو لهم ويدعون لنا بالخير ونتخذهم شفعاء لنا عند الله جلَّ وعلا في يوم يقول فيه الكفار وهم في حسرة: مالنا من شافعين ولا صديق حميم

*** حدثنا عن نوعية القضايا التي تمارسونها ونجحتم فيها؟**

- نقوم عادة باستقبال أي نوع من القضايا وعدم التخصص سواء جنائية أو تجارية أو إدارية أو حقوقية أو عمالية الخ ونحن ننطلق من مبدأ أن المحاماة مهنة شريفة لاستظهار الحق وإحقاقه وإيصاله إلى أهله ومنع الظلم، ومن الظلم أن تمتنع عن من لجأ إليك مظلوماً أو عاجزاً عن استيفاء حقه بأي حجة، فنحن ننطلق من مبدأ إسلامي نبيل في قوله صلى الله عليه وسلم: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» البعض يتخصص في نوعية معينة من القضايا لأنها تزيد من مكاسبه المادية وهذا في رأيي يناقض مبدأ

• أنشأت جمعية خيرية للمحاماة والاستشارات الشرعية

• تم درء حد القصاص عن متهم بسبب وجود عداوة سابقة

وفلسفة المحاماة ومنطلقاتها، خصوصا إذا كان لديك المختصون المتمكنون من ذلك كل في مجال تخصصه والخبرة الجيدة لمعالجة هذه القضايا.

*** هل من كلمة عن وزارة العدل ومجلة العدل تنهون بها هذا اللقاء؟**

- من نعمة الله علينا ومنته بعد هدايتنا لهذا الدين القويم تولي هذه الدولة الرشيدة زمام الحكم فيها، وقيام كيانها منذ تأسيسها على تطبيق الشريعة في معاملاتها بالقضاء العادل ورعاية شؤون الرعية وضمان حقوقهم وحمايتها بالمجان حتى لا يمتنع غير قادر أو ضعيف أو فقير عن أخذ حقه المسلوب منه ممن هو أقوى منه نفوذاً أو غنى أو جاهاً، وهذا يرجع إلى استقلال القضاء فلا سلطان عليه الا سلطان الشريعة كما نصت عليه

المادة ٤٦ من نظام الحكم الأساسي للمملكة العربية السعودية، وقد لمسنا في السنوات الأخيرة القريبة دعم حكومتنا لمرفق القضاء ومساعيها حثيثة لتطويره وتزويده بميزانية سنوية ضخمة ناهيك عن دعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله لهذا المرفق في عهده الميمون بما يزيد على الميزانية المعتمدة من أجل تطوير القضاء في المملكة وأساليبه وإجراءاته بمبلغ سبعة مليار ات ريال سعودي ويدل هذا الدعم على الاهتمام به ورعايته كمرفق ذو حساسية بالغة، وبما يبرز مكانته في الداخل والبلاد العربية والإسلامية والعالم أجمع ، ومن توفيق الله لهذه الوزارة الموقرة إنشاء مجلة العدل التي تعتبر منبراً إعلامياً متميزاً يحقق الأهداف السامية من إنشائها في نشر الفقه الإسلامي وتنشيط الاجتهاد في مجالي الفقه والقضاء في العصر الحاضر من خلال نشر البحوث العلمية المحكمة مما يسهم في رفع أداء القاضي وتوسيع مداركه وزيادة حصيلته

• التقنية الحديثة ساهمت في تطوير القضاء وتسهيل إجراءاته

• مجلة العدل ساهمت في رفع الوعي القضائي والعدلي وحققت أصداءها باقتدار

العلمية وكذلك المعنيين ممن لهم صلة مباشرة بالقضاء كالمحامين والدارسين والباحثين المتخصصين، ورفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي والإداري في المجتمع السعودي من خلال التواصل الإعلامي والإجابة على استفساراتهم ذات الطابع العمومي وتوثيق العلاقة مع الجهات القضائية في الخارج.

وفي الختام؛ أزجي شكري لمعالي وزير العدل ووكلاء الوزارة ومنسوبيها العاملين في صرح العدالة وأعضاء هيئة الإشراف على هذه المجلة ورئيس تحريرها وجميع منسوبيها، لمنحي فرصة المشاركة بجهد المقل في هذا الصرح العلمي والإعلامي مجلة العدل.